بسمِ اللهِ الرحمن الرحيم.

رَسائلُ الثغُور:

الرسالَةُ الثامِنَة: **{وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}.**

(رِسالَةٌ مُهِمَّةٌ فِي الأُصولِ الجامِعَةِ للحَذَرِ مِن كَيْدِ الأعْداءِ)

الحَمْدُ للهِ؛ والصلاة والسلامُ علَى رَسولِهِ الكريمِ؛ أما بعد:
فَإنّ الوقُوفَ عَلَى الأُصُولِ والقَواعِدِ الكُلِّيَّةِ التِي يُصانُ بِها جَنابُ الشَرعِ وتُحْفَظُ بِها حَوزَةُ الإسلامِ والمُسْلِمينَ مِن الضرُوراتِ التِي لا بَقاءَ للأُمَّةِ إلاَّ بِها، لأنَّها جارِيَةٌ وَفْقَ سُنَّةِ التدافُعِ بَينَ الحَقِّ والباطِلِ، وهِيَ سُنَّةٌ تَوافَقَ فِيها الشرْعُ والقَدَر، وأعْنِي أنَّ الأُمَمَ تَشْتَرِكُ فِي بِناءِ سِياساتِها عَلَيْها، كَما أَنَّ الشْرعَ أمَرَ المُسْلِمِينَ بِها؛ وذلكَ شَأنُهُ فِي كُلِّ ما يَأمُرُ بِهِ ويَنْهَى عَنْه، **ولِذا نَبَّهْنا عَلَى أنَّ المُرادَ هُوَ الوُقُوفُ علَى الأُصولِ العامَّةِ والقَواعِدِ الجامِعَةِ لِذلكَ،** وهذا الذِي نُحاوِلُ تَوْجِيهَ الأَنْظارِ إليْهِ دائِماً فِي كِتابَاتِنا ورَسائِلِنا، لأَنَّ الوُقُوفَ علَى الأُصُولِ والكُلِّيَّاتِ يُوَفِّرُ كَثِيراً مِن الجُهْدِ والوَقْتِ؛ ويَقِي الأُمَّةَ مِن شَتاتِ الأفْكارِ وضَعْفِ المَفاهِيم، وهُوَ وإنْ كانَ أَمْراً لا يَقْدِرُ علَيهِ سِوَى أفْذاذٍ من الرِّجَال؛ إلاَّ أنَّهُ مِن السُّنَنِ الكَونِيَّةِ القَدَرِيةِ أيْضاً أنَّ اللهَ تعالَى جَعَلَ الخَلْقَ علَى مَراتِبَ مُتَفاوِتَةٍ مُتَبايِنَةٍ فِي العُقُولِ والمَواهِبِ؛ والمِنَحِ والعَطايا، فالناسُ مَتْبُوعٌ وتابِعٌ، ورَئِيسٌ ومَرْؤُوس، ثُمَّ إنَّ المُتْبُوعِينَ فِي العادَةِ نَزْرٌ يَسيرٌ مِن البَشَرِ!؛ وغالِبُ الناسِ بِمَعْزِلٍ عَن ذلكَ، لأَنَّ رِئاسَةَ الناسِ تَحْتاجُ إلَى عِلْمٍ وقُدْرَةٍ وسِياسَةٍ لا تَتَوَفَّرُ لِكُلِّ أحَدٍ، وهَؤلاءِ لَهُمْ أَثَرٌ عَلَى الأتْباعِ لا يُنْكَرُ؛ إنْ خَيراً فَخَيرٌ؛ وإنْ شَرّاً فَشَر!، فاحْفَظْ هَذهِ الجُمْلَةَ؛ فَإنَّها تُوقِفُكَ عَلى أصْلٍ كُلِّيٍّ جامِعٍ تَعْرِفُ مَعَهُ الذِي لَكَ مِنْ بَذْلِ الدَّعْوَةِ إلَى عِلْيَةِ القَوم وأكابِرِ الناسِ واكْتِسابِهِمْ أنْصاراً وأعْواناً، والذِي عَلَيْكَ مِنْ مُعالَجَةِ كَيْدِ العَدُوِّ بِمِثْلِهِ، ومُقابَلَةِ حِيلَتِهِ بأحْيَلَ مِنْها.

وهَذا الذِي نَتَحَدَّثُ عَنْهُ أَمْرٌ؛ **وتَعْلِيمُ** العامَّةِ وتَحْذِيرُهمْ مِن مَخاطِرِ ما يُرادُ بِهِمْ؛ ونَهْيُهُمْ عَنْ مُواقَعَةِ ما يُسْتَدْرَجُونَ إلَيْهِ مِنَ المَزالِقِ والآثامِ التِي تُوهِي دَعائِمَ الأُمَّةِ وَتُقَوِّضُ أَرْكانَها أمْرٌ آخَرُ، والنِّسْبَةُ بَيْنَهُما نِسْبَةُ الكُلِّيَّاتِ إلَى الجُزْئِياتِ، **والواجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ المَرْتَبَتَينِ؛** فإنَّ لكِلِّ مَرْتَبَةٍ أَهْلَها، **فالذِي يُخاطَبُ بالأُولَى** هُمُ الخاصَّةُ مِن المُسْلِمينَ؛ وهُمُ العُلَماءُ والأُمَراء، وَ كلُّ مَن آنَسَ فِي نَفْسِهِ مِن هَذينِ الصنْفَيْنِ قُدْرَةً علَى ذلكَ فَهُوَ فَرْضُ عَيْنٍ عَلَيهِ لا يَسَعُهُ تَرْكُهُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ دَرْءُ الخَطَرِ عنِ الأُمَّةِ إلاَّ بِذلك، **وأَهْلُ المَرْتَبَةِ الثانِيَةِ** هُم العامَّةُ من المُسْلِمين.

ولَئِنْ كانَ يَكْفِي العامِيَّ أنْ يَعْلَمَ أنَّ أعْداءَ الإسْلامِ من اليَهُودِ والنصارَى والمَجُوسِ وغَيْرِهِم ما فَتِئُوا يَكِيدُونَ للإسْلامِ وأهْلِهِ؛ **فَإنَّ ذلكَ لا يَكْفِي أكابِرَ الناسِ** وأَهْلَ الحَلِّ والعَقْدِ مِن المُسْلِمينَ، **بَلْ لا بُدَّ مِنَ الوقوفِ عَلى خَبايا الكيدِ وخَفاياه؛ وصُنُوفِهِ وأَلْوانِهِ؛ ومَعْرِفَةِ أسْبابِهِ وغايَاتِهِ، وذلكَ لا يَتِمُّ إلاَّ بِتَنَوُّعٍ فِي الثَّقافِةِ والمَعْرِفَةِ؛ ومُعاصَرَةٍ للحَوادِثِ والوقائِعِ؛ وتَمْيِيزٍ بَيْنَ مالَهُ أَثَرٌ مِن ذلكَ عَلَى السياساتِ المُتَبايِنَةِ والمَصالِحِ المُخْتَلِفَةِ وما لا أثَرَ لَهُ، ومِن تَراجِمِ أبِي داودَ رحِمَهُ اللهُ فِي السنَنِ: بابُ المَكْرِ فِي الحَرْب.**

وفِي قَولِ اللهِ تعالَى: {وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ} دَلِيلٌ لِما ذَكَرْناهُ؛ وفِي اللبابِ لابنِ عادلٍ أَنَّ المرادَ بالتفْصيلِ البيانُ والشرح، وسَبِيلُ المُجْرِمِينَ هِي طَرِيقَتُهُمْ وسِيرَتُهُمْ فِي مخالَفَةِ الحَقِّ ومَعادَاةِ أَهْلِهِ والتَرَبُّصِ بِهِمْ والكَيدِ لَهُمْ؛ مَعَ ما هُمْ عَلَيهِ من الظلمِ والحَسدِ والكِبرِ واحْتقارِ الخَلْقِ والعِنادِ والتصلُّبِ فِي الكُفْرِ، وبالتفْصِيلِ يكُونُ إيضاحُ الخَفِيِّ من أَحْوالِهِم، ولأَنَّهُ يترَتَّبُ علَيهِ – كما قالَ الزمَخْشرِيُّ - أَنْ يُعامَلَ كُلٌّ بما يَجِبُ أَنْ يُعامَلَ بهِ.

وتَأَمَّل!؛ كَيفَ خَصَّ سَبِيلَ المُجْرِمِينَ بِالذكْرِ دُونَ أَنْ يَذكُرَ هُنا سَبِيلَ المُؤمِنِينَ؛ معَ أَنَّهما سَبِيلانِ لا ثالِثَ لَهُما؛ لأَنَّ دَرْءَ المَفاسِدِ مُقَدَّمٌ علَى جَلْبِ المَصالِحِ، وحَصُولُ هَذا يُؤدِّي إلَى حَصُولِ الثانِي دُونَ عائقٍ يَمْنَعُ مِنه.

والغَفْلَةُ عَن الواجِبِ من هَذا هُو الذِي يَفْتَحُ الأَبْوابَ لاسْتِدْراجِ كَثِيرِينَ مِن الجَماعاتِ (الإسْلامِيَّةِ) والدُّعاةِ إلَى مَواطِنَ تَضِيعُ فِيها الجُهُودُ وَثِمارُها، وإلَى مَواقِفَ تَخْدِمُ فِي الظاهِرِ دَعْوَةَ الإسْلامِ؛ لَكِنَّها عِنْدَ التَّمْحِيصِ تَؤولُ مَنْفَعَتُها الكُبْرَى إلَى عَدُوِّ الإسْلامِ!، والسبب هُو الجهلُ الذي ذكَرْناه.

وهَذهِ القِسْمَةُ التِي مَيّزْنا بِها بَينَ عامَّةِ المُسْلِمينَ وخاصَّتِهِمْ قِسْمَةٌ عَدْلٌ إنْ شاءَ اللهِ، لا حاجَةَ مَعَها إلَى كَثِيرٍ من حَواشِي الكَلامِ التِي تأْخُذُ بالناسِ بَعِيداً عَن جادَّةِ الطَّرِيقِ، **فَلا إغْلاقُ البابِ** دُونَ التَّبَصُّرِ بالمكايِدِ والوَعْيِ بِمَخاطِرِ التآمُرِ علَى الإسْلامِ وأَهْلِهِ بِذرِيعَةِ الانْشِغالِ بِتَصْحِيحِ عَقائِدِ الناسِ، **ولا فَتْحُ البابِ** علَى مِصْراعَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ الحَدِيثُ عن كَيْدِ العَدُوِّ ومَكْرِهِ هاجِسَ الليلِ والنَّهارِ؛ وعَمَلَ الصغِيرِ والكَبِيرِ!؛ معَ إغْفالِ التَرْبِيَةِ العَقائِدِيَّةِ التِي يَعُودُ صَلاحُها علَى الأُمَّةِ بأَعْظَمِ النفْعِ فِي دِينِها ودُنْياها.

علَى أَنَّكَ لَو أَمْعَنْتَ النظَرَ لَوَجَدْتَ بَينَ العَقِيدَةِ الإسْلامِيَّةِ وبَيْنَ البَصِيرَةِ بِكَيْدِ العَدُوِّ رِباطاً وَثِيقاً، لا لأَنَّ عَقِيدَةَ الإسْلامِ بِأُصُولِها المُحْكَمَةِ كَفِيلَةٌ بِحِمايَةِ المُسْلِمِ من شَرِّ كُلِّ دَخِيلٍ مَتَى دانَ المُسلمُ بِها خالِصَةً مِن شَوائِبِ الابْتِداعِ والإحْداثِ فِي الدِّينِ فَحَسْبُ، بَلْ لأَنَّ بَذْلَ الجُهْدِ فِي مُواجَهَةِ ما يُحِيطُ بالأُمَّةِ من الأَخْطارِ؛ والأَخْذَ بِزِمامِ المُبادَأَةِ والمُبادَرَةِ فِي إرْغامِ عَدُوِّ الدينِ وإخْضاعِهِ؛ وتَفْرِيقِ شَمْلِهِ وقَهْرِ إرادَتِهِ؛ كُلُّ ذلكَ راجِعٌ إلَى عَقِيدَةِ الوَلاءِ بَينَ المُسلمِ والمُسْلِمِ، لأَنَّهُ حِمايَةٌ للصَّفِّ الإسْلامِيِّ مِن المُتَرَبِّصِينَ بِهِ؛ وَوُقُوفٌ عَلَى ثَغْرٍ عَظِيمٍ من الثُّغُورِ التِي قَدْ يَنْفُذُ العَدُوُّ مِنْها، والوَلاءُ بَينَ المُؤْمِنِينَ أَساسٌ مَتِينٌ فِي المُحافَظَةِ عَلَى الوِحْدَةِ الجامِعَةِ للأُمَّةِ؛ وذلكَ لا يَتِمُّ إلاَّ بالبَراءَةِ مِن كُلِّ مَنْ يَبْتَغِي غَيْرَ دِينِ الإسْلامِ دِيناً؛ وردُّ عُدْوانِ الكافِرِينَ عن الأُمَّةِ بالكَشْفِ عَن مُؤامَراتِ العَدُوِّ وتَعْرِيتِها فَرْضٌ عَمَلِيٌّ يَرْجِعُ إلَى البراءَةِ مِمَّنْ يُعادِي دِينَ الإسلامِ ولا يَدِينُ بهِ.

ولَيْسَتِ العَقِيدَةُ فِي الإسلامِ شَيئاً لا عِلاقَةَ لَهُ بالحَياةِ ولا أَثَرَ لَهُ علَيْها، بَلْ سُلُوكُ الإنْسانِ فِي الحَياةِ وتَفاعُلُهُ مَعَها راجِعٌ إلَى عَقِيدَتِهِ، كَيْفَ والسلَفُ والأئمّةُ متفِقُونَ علَى أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَلٌ، فَلا مَحَلَّ لِما يُوجِي فِي كَثِيرٍ من الأحْيانِ بالتعارُضِ بَيْنَ دَعْوةِ الناسِ إلَى تَوحِيدِ اللهِ تعالَى وإصْلاحِ مُعْتَقَداتِهِمْ وفْقَ كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عَلَيهِ؛ وبَيْنَ التبَصُّرِ بآفاتِ الطريقِ ومَخاطِرِها، والقُعُودِ بالمِرْصادِ لكُلِّ كَيدٍ يرادُ بِهِ الإسلامُ وأهْلُهُ، وعلَى المُسْلِمِ أنْ يأتِيَ بالواجِباتِ كُلِّها ما أمْكَنَهُ.

ومِن الفِقْهِ فِي السياسَةِ الشرْعِيَّةِ أنْ نَضَعَ الحَدِيثَ عِندَ أَهْلِهِ، وأَنْ نَقْدُرَ لَهُ قَدْرَهُ، وإذا كانَ لا بُدَّ لأهْلِ الحَلِّ والعَقْدِ من الاطلاعِ عَلى واقِعِ العالَمِ الإسلامِيِّ وحاضِرِهِ؛ وما يَتَعَرَّضُ لَهُ من غَزْوٍ عَسكَرِيٍّ واقْتِصادِيٍّ وثَقافِيٍّ؛ **فإنَّ الإكْثارَ مِن الحَدِيثِ عنْ تَفاصِيلِ ذلِكَ علَى مَسامِعِ العامَّةِ من الناسِ أَمْرٌ لا يُحْمَدُ**، لأنَّهُ تَهْويلٌ لِشَأنِ العَدُوِّ فِي غَيرِ مَحَلِّهِ، وهُو نَوْعٌ مِن الإرْجافِ والتخْذِيلِ الذِي نَهَى اللهُ تَبارَكَ وتعالَى عَنْهُ، كما قال سُبحانَه: **{لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (60) مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا (61)}**، الإرجافُ من الرجْفَةِ وهِي الزلْزَلَةُ؛ سُمِّيتْ بذلكَ لما يَقعُ بسَبَبِها منَ زلْزَلةِ القلوبِ واضْطِرابِها، والمرادُ إشاعَةُ الأخْبارِ والتحَدّثُ بِها فِي المجالِسِ والنوادِي مَعَ من يَسألُ ومَنْ لا يَسْأل، وذلكَ بِما يُوقِعُ الشكَّ فِي نَفُوسِ الناسِ والخَوفَ وسُوءَ الظَنِّ بَيْنَهُم؛ قالَ قَتادة: الذينَ يَذْكُرُونَ مِنَ الأخْبارِ مَا يَضْعُفُ بِهِ قُلُوبُ المؤْمِنينَ وَتَقْوَى بِهِ قُلُوبُ المُشْرِكِينَ. كقَولِهم عن سرايا المسلمين: هُزِمُوا؛ أو أسْرعَ فِيهمُ القَتْلُ؛ ونحْوُ ذلكَ، ومَثَّلَ لَهُ الفَخْرُ الرازِيُّ بِقَوْلِ القائلِ: غُلِبَ مُحَمَّدٌ؛ وَسَيُخْرَجُ مِنَ المَدِينَةِ وَسُيُؤْخَذُ!، وقِيل: هُم قَومٌ كانُوا يتَحَدَّثُونَ بِغَزْوِ العَرَبِ المَدِينَةَ، وَقَالَ البقاعِيُّ: هُمُ الذينَ يُشِيعُونَ الأخْبَارَ المخِيفَةَ لأهْلِ الإسْلام، قالَ السَّمرْقَنْدِي: ويُقالُ: الأراجِيفُ تُلَقَّحُ الفِتْنَةَ. انتهى. ويَعْنِي: أنَّ المؤْمِنينَ إذا حُدِّثُوا عن عَدُوِّهِم بِما يَكْرَهُونَ وَقَعَ فِيهمُ الوَهْنُ والاضْرابُ فَربَّما اخْتَلَفُوا فِيما يَنْبَغِي اتّخاذُهُ من التدابِيرِ لِمُواجَهةِ عَدُوِّهِم؛ وذلكَ ثَغْرٌ قَدْ يُؤتَى المُؤمِنُونَ من قِبَلِهِ، وقد رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ أنَّ الإرْجافَ الْتِماسُ الفِتْنَةِ.

وَكَما أنَّ التَّهْوِيلَ (باللامِ) مَمْنُوعٌ، فالتَّهْوِينُ - (بالنُّونِ) – فِي غَيرِ مَحَلِّهِ؛ والاسْتِخْفافُ الذِي يَجُرُّ إلَى الغَفْلَةِ والاسْتكانَةِ والقُعُودِ عن طَلَبِ العَدُوِّ مَمنُوعٌ كذلكَ، وقَدْ قالَ تعالَى فِي كتابِهِ الكَرِيمِ **{وَخُذُوا حِذْرَكُمْ}؛** وَالحَذَرُ هُوَ التَّيَقُّظُ وَالتَّحَرُّزُ بِإقْبَالِ الفِكْرِ عَلَى مَا يَمْنَعُ كَيْدَ العَدُوِّ، وقَبْلَ ذلكَ فِي الآيَةِ قَولُهُ تعالَى: **{وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ}؛** قالَ البيضاوِي: جعلَ الحَذَرَ آلَةً يَتَحَصَّنُ بِهَا الغَازِي؛ فَجَمَعَ بَيْنَهُ وبينَ الأسلحةِ فِي وُجوبِ الأخْذِ. انتهى. وإنَّما المَطْلُوبُ التوَسُّطُ بِوَضْعِ الأمْرِ عِنْدَ أهْلِهِ؛ ومُخاطَبَةِ كُلٍّ بِما يَحْتاجُ إلَيْهِ، وكَما أنَّ تَعْظِيمَ شَأنِ العَدُوِّ يَقَعُ بالقَولِ فَقَدْ يَقَعُ بالفِعْلِ كذلكَ؛ وهذهِ قاعِدَةٌ لا بُدَّ من مُراعاتِها فِي جَمِيعِ فُرُوعِ الإعْلامِ الإسْلامِيِّ سواءٌ المَقْرُوءُ مِنْهُ والمَسمُوعُ والمَرْئِيُّ ولا فَرْقَ، **نَعَمْ**، وتَهْوِينُ

شَأنِ الأعْداءِ فِي قُلوبِ المُسْلمينَ عَلَى وَجْهٍ يَزيدُ فِي تَشجِيعِهِمْ عَلَى قِتالِ عَدُوِّ الدينِ أَمْرٌ مَطلوبٌ؛ كما قالَ تعالَى: {**وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}**، وفِي القُرْآنِ الكَريمِ والسنَّةِ النبويَّةِ والسيرَةِ المصطَفَوِيَّةِ علَى صاحِبها صلواتُ وسلامُ ربِّ البرِيَّةِ كَثِيرٌ مِن الأصولِ المَرْعِيَّةِ فِي هذا البابِ نأتِي عَلَيها فِي مَحَلٍّ آخَرَ إنْ شاءَ الله.

واعْلَمْ أنَّ مِن أَعْظَمِ مكايِدِ العَدُوِّ إبْقاءَ المُسْلِمِينَ فِي غَفْلَةٍ عَن مَقاصِدِهِ وأَهْدافِهِ، وإبْعادَهُمْ عنْ حَقائِقِ الأمُور، وسِياسَتُهُ فِي ذلكَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى واحِدٍ مِن أَمْرَينِ:

الأَوَّل: أنْ يَفْتَعِلَ فِي الظاهِرِ هَدَفاً وغايَةً يَتَّخِذُ مِنْهُ سِتاراً لأَهْدافِهِ الحَقِيقِيَّةِ وغاياتِهِ، والأَمْثِلَةُ علَى هَذا مِن الواقِعِ كَثِيرَةٌ، تَتَناوَلُ الغَزْوَ العَسْكَرِيَّ والثقافِيَّ والاقْتِصادِيَّ، ولا نُرِيدُ ذِكْرَ شَيءٍ من الأَمْثِلَةِ هُنا حِفاظاً علَى عُمومِ القاعِدَةِ أوَّلاً؛ ولأَنَّهُ كَثِيراً ما يَقَعُ الاتِّفاقُ عَلَى القاعِدَةِ مَعَ وُرُودِ الخِلافِ فِي دُخُولِ بَعْضِ الصورِ الجُزْئِيَّةِ فِيها ثانِياً، ولأَنَّ ذلكَ راجِعٌ إلَى سَعَةِ ثَقافَةِ القارِئِ وإلْمامِهِ بِما يُحِيطُ بالحَوادِثِ والوقائِعِ مِن الأسْبابِ والنتائِجِ ثالِثا، ولأَنَّ إقامَةَ البُرْهانِ عَلَى صِحَّةِ المِثالِ يَجْتَمِلُ بَسطاً لا تَتَّسِعُ لَهُ هَذهِ الرسالَةُ رابِعا.

ثُمَّ ما يَسْتَتِرُ بِهِ مِن الأَهْدافِ والغاياتِ:
إمّا أنْ يَكُونَ مِن جِنْسِ أَهْدافِهِ وغاياتِهِ الحَقِيقِيَّةِ؛ ويُرِيدُ بِذلكَ أنْ يُخَفِّفَ مِن وَطْأَةِ أَهْدافِهِ الحَقِيقِيَّةِ علَى النفُوسِ؛ لأَنَّها تَكُونُ فِي العادَةِ مِمَّا يُقابَلُ بامْتِناعٍ ورَفْضٍ شَدِيدَينِ؛ فَيتَوصلُ بذلكَ إلَى بلوغِ غاياتِهِ بَعِيداً عن المُمانَعَةِ والمُخالَفَةِ؛ وَيَتَدَرَّجُ بِهِ إلَى تَرْوِيضِ النفوسِ عَلَى قُبُولِ ما تَمْتَنِعُ عَنهُ ابْتِداءً.

وإما أنْ يَكُونَ مِن غَيْرِ جِنْسِ الأَهْدافِ والغاياتِ التِي يَسْعَى إلَيْها، وهُوَ يَرْمِي فِي هَذهِ إلَى صَرْفِ الأنْظارِ بالكُلِّيَّةِ عنْ مَقاصِدِهِ، وهُو فِي هَذهِ أَيْضاً أَطْلَقُ يَداً وأَوْسَعُ مِراساً وأَعْظَمُ كَيداً، والذِي يُساعِدُهُ علَى ذلكَ اطِّلاعُهُ علَى أحْوالِ العالَمِ الإسْلامِيِّ؛ ومَعْرِفَتُهُ بِتَفاصِيلِها؛ وَوُقُوفُهُ عَلى كَثِيرٍ مِن الثغُورِ التِي يَنْفُذُ مِنْها إلَيْهِ، **وَأُصُولُ هَذهِ الثُّغُورِ سَبْعَةٌ؛ لا تَجِدُ كَيداً للإسلامِ إلاَّ ويَرْجِعُ إلَى واحِدٍ مِنْها:**

- **العِلاقَةُ بَينَ الدِينِ والدولَةِ؛** والفصْلُ بَينَهما وسيلَةُ العُدْوانِ علَى سُلطانِ الشرْعِ؛ وإحْلالِ الشرائِعِ الوضْعِيَّةِ مَحَلَّها؛ ومن الثغراتِ التِي أدتْ إلَى ذلكَ مَنْحُ الامتيازاتِ الاقْتصادِيَّةِ والتجارِيِّةِ والأمْنِيةِ والاجْتماعِيةِ والساسِيةِ والحُرِّياتِ الدِّينِيَّةِ للدُّولِ الأَجْنَبِيةِ الكافِرةِ، والسماحِ للأقلِّياتِ الدينِيَّةِ والطائِفِيَّةِ العِرْقِيةِ بِمُمارَساتٍ خارِجَةٍ عَن سُلطانِ الدينِ والشرعِ؛ وكانَ ذلكَ جَلِيّا زَمَنَ العُثْمانِيّينَ؛ وكانَتْ هَذه الامْتِيازاتُ أحَدَ أَهَمِّ أسبابِ سُقُوطِ الدولَةِ العُثْمانِيَّةِ؛ كما كانَتْ وسِيلَةً لِتَدَخُّلِ السفَراءِ الأجانِبِ فِي شُئونِ الدَّوْلَةِ!، ثُمَّ اتّسَعَتِ الدائرَةُ؛ ولَمْ تَزَلْ؛ كَما سَنَأتِي عَلى ذلكَ فِي مَوضِعٍ آخَرَ إنْ شاءَ الله.

وهذا الفصْلُ إنما وُلِدَ فِي أُمِمِ الغَرْبِ ابْتِداءً؛ لما كانَ يُعانِيهِ مِن جَورِ حُكامِهِ وظُلْمِهِم، وقَدْ كانَت السلُطاتُ مُجْتَمِعَةً كلُّها – التنْفِيذِيَّةُ والتشْرِيعِيَّةُ والقَضائِيَّةُ – فِي يَدِ الحَاكِمِ، حَتّى تلكَ الأمَمُ تَدعُوا إلَى الفَصلِ بَينَها بَعْدَ القَرْنِ الثالِثِ عَشَرَ الميلادِيِّ تَخَلُّصاً مِن الظلْمِ الذِي ذكَرْناه، فَلما كانَ عامُ (1791) للمِيلادِ تَبَنَّى الفِرَنْسِيُّونَ ذلكَ، وتَبِعَتْهُمْ بَقِيَّةُ الأمَمِ الأوْرُوبِيَّةِ علَى آثارِهِم يُهْرَعُون!.

وفِي الشرْعِ لا فَصْلَ بَينَ السياسَةِ والإسلامِ وإنْ ادَّعَى ذلكَ مَن ادَّعاهُ؛ وشَرِيعَةُ الإسلامِ بِحَمْدِ اللهِ تَتَناوَلُ جَمِيعَ مَجالاتِ العُلُومِ السياسِيَّةِ وتَطْبِيقاتِها؛ والتِي تُقَسَّمُ اليَوْمَ إلَى سِتَّةِ مَجالاتٍ؛ وهِيَ: النظَرِيَّةُ السياسِيَّةُ، وعِلْمُ السياسَةِ المُقارَنِ، والعِلاقاتُ الدولِيَّةُ، والحكوماتُ والعلومُ السياسِيةُ، والإدارَةُ العامَّةُ؛ والسلوكُ السياسِيُ، **وبابُ الاجْتِهادِ فِي السياسَةِ الشرْعِيَّةِ يَسَعُ ذلكَ كلَّهِ؛ شَرِيطَةَ أنْ لا يَقَعَ شَيءٌ مِنْهُ مُخالِفاً لِما جاءَ بِهِ الشرْعُ المُطَهَّر**، غَيْرَ أنَّ (المُسْتَعْمرَ) قَدْ عَلِمَ أنَّ الفَصْلَ بَينَ الشرِيعَةِ والسياسَةِ يَفْتَحُ لَهُ أبواباً لِنَشْرِ مَبادِئِهِ وسِياساتِهِ؛ والتمْكِينِ لعَقائِدِهِ وأفْكارِهِ، والعِلْمانِيَّةُ ودُعاتُها خَيرُ مَا اسْتَنَدَ الغُزاةُ المحْتَلُّونَ إلَيْهِ فِي قَطْعِ الصلَةِ بَينَ السياسَةِ والدينِ خِدْمَةً لأهْدافِ الغُزاةِ بالجَمْعِ بَينَ السيطَرَةِ المادِّيَّةِ والفِكْرِيَّةِ علَى العالَمِ الإسلامِيّ.

وفِي هذا المقامِ لطِيفَةٌ من لطائفِ القُرآنِ الكَرِيمِ نَبَهَ عَلَيها فِي قولِهِ تعالَى: **{وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً}؛** فإنَّ هذا الوُدَّ المَعْرُوفَ لَيْسَ هُو المَقْصودَ من الآيَةِ؛ إذْ هو شَأنُ كلِّ محارِبٍ ومُقاتِل، **وإنما المَقْصودُ أنَّ الكُفارَ يَظُنُّونَ فِي اشْتغالِ المُسلِمِينَ بِأمورِ دِينِهِمْ تَباعُداً عنْ مَصالِحِ دُنْياهُمْ؛ وذلكَ جَهْلٌ مِنْهُم بَحَقِيقَةِ دينِ الإسلامِ؛** حَتَّى حَسِبُوا أنَّ الصلاةَ تُلْهِيهِمْ عن الاسْتِعْدادِ لأعْدائِهِم!؛ فَنَبَّهَ علَى ذلكَ حَتى لا يكونَ المُؤمِنونَ عِندَ ظَنِّ المشرِكِينَ؛ ولِيَتَعَوَّدَ أهْلُ الإسلامِ الأخْذَ بالحَزمِ فِي جَمِيعِ أحوالِهِم، وتَنْبِيها بالأعْلَى عَلَى الأدْنَى؛ فإذا كانَت الصلاةُ التِي هِيَ عمادُ الدِّينِ – وإنَّ فِيها واللهِ لَشُغْلاً - لا ينْبَغِي أنْ تَشغَلَ عن الحَيطَةِ والحَذَرِ والأخْذِ بالأسْبابِ التِي تُحْبطُ مكايدَ العَدُوِّ؛ فَأنْ لا يَشغَلَ عن ذلكَ ما هُو دُونَها مِن أمورِ الإسلامِ وَواجِباتِ الشرْعِ أولى، **فَفِي هَذهِ الآيَةِ تَكْذِيبٌ لدَعْوى الفَصْلِ بَينَ الدِّينِ والدَّولَةِ، وأنَّ صَلاحَ الدِّينِ والدنْيا صِنْوانِ لا يَفْتَرِقانِ.**

- **والثانِي: عَقِيدَةُ الإسلامِ** وأصولُهُ وثَوابِتُهُ، فإما بإثارَةِ الشبُهاتِ حَولَها؛ أوْ تَسمِيَتِها وَوَصْفها بأسماءٍ وألْقابٍ
مَنَفِّرَةٍ لا صِلَةَ لَها بالحَقِيقَةِ، ومِن هذا البابِ (الرجْعِيَّةُ والجُمودُ والأصولِيَّةُ والتطَرُّفُ,...) وغَيرُ ذلكَ مِمـا
يَفْتَرُونَ؛ ولِحَركَةِ الاسْتِشراقِ المَعْروفَةِ وتَلامِذَتِها فِي بلادِنا! النصِيبُ الأكْبَرُ مِن ذلك.

ومُساندَةُ الدُّولِ الغَرْبيَّةِ ورِعايَتُها لدُعاةِ الكُفْرِ والإلْحادِ؛ ودُعاةِ البِدَعِ والإفْسادِ؛ دُولاً وأفْراداً؛ وتَيسيرُ الأسْبابِ المادِّيَّةِ والمَعْنَويَّةِ لَهُمْ، داخِلٌ فِي هذا البابُ، والقاديانِيَّةُ والبهائِيَّةُ ومَلاحِدَةُ المتَصوِّفةِ؛ والإسماعِيليَّةُ النُّصَيرِيَّةُ؛ والرافِضَةُ؛ ورُؤوسُ المجاهِرِينَ بالعَداءِ للإسلامِ منَ السياسيِّينَ؛ والكتابِ؛ والمُفَكِّرِينَ؛ و مَنْ يُسمَّونَ بالأُدَباءِ!؛ والشعَراءِ، بَلْ ومِن المُنْتَسِبِينَ إلَى العُلَماءِ والفَقهاءِ والقُرَّاءِ!؛ أمْثِلَةٌ ظاهِرَةٌ ما عادَتْ تَخْفَى عَلَى أحَدٍ.

ومن العُدْوانِ علَى أصولِ الإسلامِ وعَقِيدَتِهِ فَرْضُ القانُونِ الوَضْعِيِّ عَلَى بِلادِ الإسلامِ **لأَنَّهُ يَعْنِي إلغـاءَ سِيادَةِ الإسلامِ وإقْرارَ سِيادَةِ المُحْتَلِّ (المُسْتَعْمِرِ) مَحَلَّها،** ولأَنَّ (المُحْتَلَّ) هَذا يَعْلَمُ أنَّ قانُونَ الشرْعِ فِي الإسلامِ قائِمٌ عَلَى فَرْضِ سُلطانِ الإسْلامِ عَلَى مَشارِقِ الأرْضِ ومَغارِبِها؛ وأنَّ اللهَ تعالَى أنْزلَهُ مُصدِّقاً لما بيَنَ يدَيهِ منَ الكتابِ ومُهَيْمِناً علَيهِ، وذلكَ لا يَتِمُّ إلاَّ بالسياسَةِ الشرْعِيَّةِ التِي تَقُومُ عَلَى قَاعِـدَة الـولاءِ للمؤمنينَ والبراءَةِ من الكافِرينَ؛ وبالجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ الذِي شُرِعَ لإخْضاعِ العِبادِ لِسُلطانِ الإسـلامِ، فَإذا مُنِعَ الشرْعُ الإسلامِيُّ وأُقِرَّ الشرْعُ الوَضْعِيُّ فَلا مَعْنَىً لِهَذا إلاَّ فَرْضَ التَّبَعِيَّةِ للمُسْتَعْمِرِ، **وهـذا يَبَيِّنُ سَبَبَ اهْتِمامِ الغَرْبِ بإبْقاءِ السياسَةِ والحُكْمِ فِي مَعْزِلٍ عَنِ الشرْعِ الإسْلامِيِّ ما أمْكَنَ!.**

- **والثالث: وِحْدَةُ الأُمَّةِ واجْتِماعُ كَلِمَتِها:** بزَرْعِ بُذُورِ الإحَنِ والعَداوَاتِ؛ وتَشجِيعِ الانْتِماءِ إلَى القَومِيَّاتِ والأعْراقِ والمذاهِبِ والأحْزابِ!، وإبْقاءِ أسْبابِ النِّزاعِ قائمَةً ما أمكنَ بَينَ دُوَيلاتِ العالَمِ الإسلامِيِّ، وما مَثَلُ سِياسَةِ الغَرْبِ فِي التَدَخُّلِ فِي هذِهِ النِّزاعاتِ إلاَّ كَما تَقُولُ العَرَبُ فِي أمْثالِها: كَمَثَلِ الطَّوَلِ المُرْخَى فِي اليَدِ!؛ (والطَّوَلُ: الحَبْلُ الذِي يُوضَعُ فِي العَنُقِ)؛ **فإنْ شاءَ مُمْسِكُهُ قادَهُ بِهِ، وإنْ شاءَ ساقَهُ إلَى حَتْفِهِ!،** وقَدْ كانَ للاحْتِلالِ الأوروبِيِّ المُعاصِرِ للبِلادِ دَورٌ كَبِيرٌ فِي التجْزِئَةِ والتمَزُّقِ الذِي أصابَ العالَمَ الإسْلامِيَّ؛ وظَهَرَ أثَرُ ذلكَ سياسِيّاً واقْتِصادِيا واجْتِماعِياً وثقافِيّا.

- **والرابِعُ: التارِيخُ الإسْلامِيُّ،** لأَنَّ فِي تَشْوِيهِهِ فَصْلاً لِحاضِرِ الأمَّةِ عَن ماضِيها، وإضْعافاً لِواحِدٍ من أهَمِّ الأسْبابِ التِي تَنْهَضُ بِها الأُمَمُ، وكلُّ أمَّةٍ لا تارِيخَ لَها فَلا حاضِرَ ولا مُسْتَقْبَلَ لَها!، إلاَّ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ الفَلاسِفَةِ الصِّينِيِّينَ قَبْلَ (كُونْفُوشْيُوسْ) الذِينَ كانُوا يَقُولُون: مَنْ يَطْرحِ المَجْدَ ولا يَعْبَأ بِهِ يَنْجُ مِن الأحْزانِ!، حَتَّى قِيلَ فِي هَذهِ الفَلْسَفَةِ: ألاَ ما أسعَدَ الإنْسانَ الذِي لا تَارِيخَ لَهُ !.

- **والخامِسُ: الأخْلاقُ والمَبادِئُ واالقِيَمُ،** ولَئِنْ كانَتْ هَذهِ لا غِنَىً لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ عَنْها؛ فإنَّها ضَرُورَةٌ مِن الضرُورَاتِ الحَياتِيَّةِ لِدَعْوَةِ

الإسْلام، فإنَّ الإسلامَ لَما كانَ دِيناً للبَشَرِيَّةِ كافَّةً؛ وهُو خاتَمُ الأَدْيانِ، كانَ لاَ بُدَّ لَهُ من قانُونٍ أخْلاقِيٍّ يُفُوقُ كُلَّ قانُونٍ أخْلاقِيٍّ سِواهُ، وهَذا هُو الواقِعُ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، ومَن زَعَمَ غَيرَ هَذا فَلْيَأتِ بِهِ إنْ كانَ من الصادِقِينَ!، ولَنْ يَجِدَ إلَيْهِ سَبِيلاً، **فَالحَرْبُ عَلَى الأَخْلاقِ فِي الإسْلامِ لَيْسَتْ حَرْباً لإضْعافِ تَماسُكِ المُجْتَمَعِ المُسْلِمِ؛ وإفْسادِهِ مِنْ داخِلِهِ فَحَسْبُ؛ بَلْ هِي سَدٌّ فِي وَجْهِ الزَّحْفِ الإسْلامِيِّ وانْتِشارِ دَعْوَتِهِ بَينَ الأُمَمِ الأُخْرىَ، فافْهَمْ، وما يُعْرَفُ الآنَ (بالعَوْلَمَةِ الثقافِيَّةِ)؛ وما يَتْبَعُها من إشاعَةِ أسبابِ اللهُوِ لِصَرْفِ الأمَّةِ عَنْ مَعالِي الأمورِ؛ إنّما هِيَ فَصْلٌ من فَصُولِ هَذهِ الحَرْب، بَعْدَ أنْ كانَ هَذا الدورُ لِمِثلِ الماسونِيّةِ المعُروفِةِ اليَهُودِيَّةِ الأصْلِ والمَنْشأ، ثُمَّ إنَّ المُحافَظَةَ علَى إبْقاءِ العالَمِ الإسلامِيِّ رَهِينَ التَبَعِيَّةِ الثقافِيّةِ والاقْتِصادِيَّةِ يُقَلِّلُ مِن شأنِ ما يُعْرَفُ بالاسْتِقْلالِ السياسِيِّ لِهَذهِ البلادِ.**

- **والسادِس: خَيراتُ البِلادِ وثَرَواتُها،** فَإنَّ المالَ رُكْنٌ فِي بِناءِ الأُمَمِ، وفِي قَولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ علَيهِ وسلمَ: وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي؛ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الجِهادَ وسِيلَةٌ لِحُصُولِ ذلكَ، ولَيسَ تَحْصِيلُ المالِ من هَذا الوَجْهِ مِما انْفَرَدَ بِهِ المسلِمون، بلْ لا تَزالُ الأُمَمُ تَصْنَعُ ذلكَ؛ كما صَنَعَ (الاسْتِعْمارُ) بِنَهْبِ ثَرَواتِ المُسْلمينَ؛ والتسلُّطِ علَى مَوارِدِ أرْزاقِهِم؛ حَتى ولو كانَ ذلكَ باسمِ الاسْتِثمارِ وتَبادلِ المَنافِعِ الاقْتِصادِيَّةِ وحُرِّيَّةِ التجَارَةِ؛ وهِجْرَةِ أثْرِياءِ المُسلمينَ وذَوِي العُلُومِ والخِبراتِ مِنهُمْ إلَى البِلادِ الغَرْبِيّةِ، وعَيْنُ الحالِ تُغْنِي عَنْ لِسانِ المَقالِ.

- **والسابِعُ: اللغَةُ العَرَبِيَّةُ التِي نَزَلَ بِها الكتابُ الكَرِيم؛** وهِيَ الرباطُ الوثِيقُ بَينَ الأُمَّةِ وبَينَ الشرْعِ المُنَزَّلِ هُدَىً للعالَمِينَ، ولَيسَ هَذا النَّعْرُ دُونَ ما سَبَقَ؛ بلْ لَعَلَّهُ من أشدِّ الثغُورِ ضَراوَةً وأعْظَمِهِنَّ خَطَراً؛ ثُمَّ إنَّ للعَرَبِ مِنَ إقامَةِ دِينِ الإسلامِ ما لَيْسَ لِغَيرِهم من الأُمَمِ، وفِي العُدْوانِ علَى هَذهِ اللغَةِ تَنْحِيَةٌ لَهُمْ عن المَوطِنِ الذِي اخْتارَهُمُ اللهُ تعالَى لَهُ!، فَلا جَرَمَ أنْ تُوجَّهَ إلَيها سِهامُ الاتِّهامِ وأنْ تُرْمَى بَقَوسِ البُؤْسِ وتُنْسَبَ إلَى عَقَبَةِ العُقْمِ!، ولا ضَيرَ؛ فإنَّها باقِيَةٌ بِبَقاءِ الكِتابِ العَزِيزِ؛ شَرِيفَةٌ بِشَرَفِهِ ولِلهِ الحَمْد؛ وقَدْ جَعَلَ الأئِمَّةُ حُبَّها من دلائِلِ الإيمانِ وبُغْضَها من عَلائِمِ الكُفْرانِ، وهِيَ فَوقَ ذلكَ لُغَةُ خاتَمِ الأَنْبِياءِ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ علَيهِ، ومِشْكاةُ دِينِ الإسلامِ الذِي لا يَقْبَلُ اللهُ تعالَى مِمَّنْ يَبْتَغِي دِيناً سواهُ، قالَ العَلامَةُ اللغَويُّ الأَدِيبُ أبو مَنْصُورٍ عَبْدُ المَلكِ بنُ مُحمدِ بنِ إسماعِيلَ الثعالِبِيُّ (350- 429) رَحِمَهُ الله: من أحبّ اللهَ تعالَى أحَبَّ رسولَهُ مُحَمَّداً صلَّى اللهُ علَيهِ وسلم، ومن أحَبَّ الرسولَ العَرَبِيَّ أحَبَّ العَرَبِ، ومَن أحَبَّ العَرَبَ أحَبَّ العَرَبِيَّةَ التِي بِها نَزلَ أفْضلُ الكُتُبِ علَى أفْضلِ العَجَمِ والعَرَب، ومَن أحَبَّ العَرَبِيَّةَ عُنِيَ بِها وثابَرَ علَيها وصَرَفَ هَمَّهَ إلَيها، ومَن هَداهُ حُبهُ للإسلامِ وشُرِحَ صدْرُهُ للإيمانِ وآتاهُ اللهُ حُسنَ سريرَةٍ فِيه؛ اعتقدَ

أنَّ مُحمداً صلى اللهُ عليهِ وسلمَ خَيرُ الرسلِ؛ والإسلامَ خَيرُ المِلَل؛ والعَربَ خَيرُ الأمَم؛ والعَرَبِيةَ خَيرُ اللغاتِ؛ والإقْبالَ علَى تَعَلُّمِها من الديانَةِ؛ إذْ هِي أداةُ العِلمِ؛ ومِفْتاحُ التفَقُّهِ فِي الدينِ؛ وسبَبُ إصْلاحِ المَعاش والمَعاد. انتهى.

والثانِي: أنْ تَبْلُغَ أهْدافُهُ وغاياتُهُ مِن الوُضُوحِ والظهُور ما لا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ إخْفاءَهَا؛ ولا يَتَسَنَّى لَهُ أن يَفْعَلَ فِي هَذَا مَا يَصْنَعُهُ فِي الأوَّلِ؛ فَتَرْجِعُ سِياسَتُهُ فِي هَذهِ الصورَةِ إلَى مِيزانِ القُوَّةِ؛ والمُحافَظَةِ علَى رُجْحانِ جانِبِهِ فِيها، ويَعْمِدُ إلَى تَخْفِيفِ وَطْأةِ أهْدافِهِ علَى الناسِ بالتّأثِيرِ علَى مَفاهِيمِهِمْ واستِدْراجِهِمْ فِي تَغْيِيرِها، ولا بُدَّ لَهُ فِي هَذهِ خاصَّةً مِنْ لَيِّ اللسانِ والمُخادَعَةِ بالكَلامِ، وهِي سِياسَةٌ قَدْ تَتَغَيَّرُ صُوَرُها وأشْكالُها؛ لكِنْ يَبْقَى جُوْهَرُها واحِداً لا يَتَغَيَّرُ، وفِيما وَقَعَ للمُسْلِمينَ فِي الأنْدَلُسِ إلَى ما يَقَعُ لَهُمُ اليومَ فِي فِلَسطِينَ وما بَينَهَما أمْثِلَةٌ لِذلك.

واعْلَمْ أنَّ قَولَ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ: الحَرْبُ (خَدْعَةٌ)؛ تُضْبَطُ عَلَى سِتَّةِ وُجُوهٍ؛ مِنْها هَذا بِفَتْحِ الخاءِ وسُكُونِ الدالِ؛ قِيلَ: ومَعْناهُ: مَنْ خُدِعَ فِيها خَدْعَةً فَزَلَّتْ قَدَمُه وغَطِبَ فَلَيْسَ لَهَا إقَالَةٌ، **ومِنْها**: (خُدَعَةٌ)؛ بِضَمِّ الخاءِ وفَتْحِ الدالِ؛ ومَعْناهُ: تَخْدَعُ أهْلَها، **فَفِي هَذا دَلِيلٌ علَى وُجُوبِ التَّيَقُّظِ دائِماً إلَى ما وَراءَ ما يُظْهِرُهُ العَدُوُّ مِن الأقْوالِ والأعْمالِ،** لأنَّ هَذا هُو الأصْلُ فِي مَعْنَى المُخادَعَةِ فِي الحَرْبِ: إظْهارُ شَيءٍ وإبْطانُ آخَرَ، **وهَذا يَدُلُّكَ عَلَى أنَّ كُلَّ ما يُعِينُ علَى ذلكَ مِن العُلُومِ والأسْبابِ المُباحَةِ فَمَعْرِفَتُهُ من فُروضِ الكِفاياتِ علَى المُسْلِمينَ؛ لأنَّ ما لا يَتِمُّ الواجِبُ إلا بِهِ فَهُوَ واجِبٌ، والذبُّ عن حَوزَةِ الإسلامِ لا يَتِمُّ إلا بِذلكَ، فصارَ تَعَلُّمُ الكَيدِ لكَسْرِ شَوكَةِ عَدُوِّ الدينِ؛ والاحْتِيالُ لِمُناصَرَةِ أهْلِ الإسلامِ من الواجِباتِ،** وهذا كَيدٌ مَشروعٌ؛ كما قالَ تعالَى: **{كَذلك كِدْنَا لِيُوسُفَ}؛** أي عَلَّمْناهُ المَكِيدَةَ عَلى إخْوَتِهِ، **وفِي قَولِهِ تعالَى: {وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ} تَنْبِيهٌ** عَلى أنَّ اللهَ سُبْحانَهُ قَدْ يَهْدِي كَيْدَ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِكَيدِهِ خِيانَةً وظُلْماً، بَلْ قَدْ يَكُونُ الكَيْدُ للعَدُوِّ وسِيلَةً لإقامَةِ ما أمَرَ اللهُ تعالَى بِهِ من التوحِيدِ والكُفْرِ بِكُلِ مَعْبودٍ سواه؛ كما فِي قَولِ إبْراهِيمَ عَلَيهِ السلامُ لِقَومِهِ: **{وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}؛ قالَ فِي بَصائرِ ذوِي التَّمْيِيزِ: أيْ:** لأُرِيدَنَّ بِهِمْ سُوءًا، وكلُّ شيء تُعَالِجُهُ فأنتَ تَكِيدُهُ، وفِي الكتابِ المذكُورِ أيضاً أنَّ المكرَ ضرْبانِ مُحْمودٌ وهو: ما يُتَحرّى به أمرٌ جميلٌ، وعلى ذلك قولُه تعالَى: **{وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}**، ومذمومٌ وهوَ ما يُتحرّى بِهِ فِعْلٌ ذَميمٌ، نَحْوُ قولِهِ تعالَى: **{وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّىءُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ}**، انْتَهى. وهذهِ الآيَةُ الأخِيرَةُ عُدَّتْ مِن أمْثالِ القُرْآنِ التِي لَمْ يَسْبِقِ الكَلامُ بِها قَبْلَ نزولِهِ.

وقَدْ يرِيدُ العَدُوُّ كَيْداً فَيَسْتَظْهِرُ لَهُ بِغَيرِهِ؛ ويَجْعَلُ اللهُ فِيما يَسْتَظْهِرُ بِهِ سَبَباً لنَصْرِ أهْلِ الإسلامِ؛ ويكُونُ ذلكَ مِن مَكْرِ اللهِ تَعالَى بِهِ؛ واستِدْراجِهِ إلَى عاقِبَةٍ يَكُونُ فِيها هَلاكُهُ وزَوالُ دَولَتِهِ، كما يَقَعُ لَهُ ولا يَزالُ فِي كَثِيرٍ من المَواطِنِ، وذلكَ داخِلٌ فِي عُمُومِ قَولِهِ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلمَ فِي حَدِيثِ

الصحِيحَينِ وغَيرِهما: وإنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذا الدينَ بالرجُلِ الفاجِرِ، **لكِنْ يَحْتاجُ هَذا إلَى مَعْرِفَةٍ وخِبْرَةٍ بمواطِنِ المَصالِحِ والمَفاسِدِ وتَداخُلِها؛ واطِّلاعٍ عَلَى ما يَعْرِضُ لِلسياساتِ منَ التَّغَيُّرِ والتَّبَدُّلِ، كما نَبَّهنا عَلَيهِ مِراراً فِي غَيرِ هَذا المَحَلّ.**

ولَيْسَتِ المَصالِحُ والمَفاسِدُ عَلى رُتْبَةٍ واحَدَةٍ، بلْ هِيَ مُتبايِنَةٌ مُتَفاوِتَةٌ، ويَتْبَعُ ذلكَ تَبايُنٌ فِي تَصْنِيفِ الخُصومِ بِحَسبِ ضَرَرِهِمْ وخَطَرِهِمْ، وهُمْ أَرْبَعَةُ أقْسامٍ فِي الجُمْلَةِ:

- **عَدُوٌّ ظاهِرُ العَداوةِ؛ بَيِّنُ الخَصُومَةِ،** وهَذا أَقَلُّهُمْ شَرّاً؛ كما قالَ ابنُ المَعْتَزِّ فِيما حَكاهُ عَنهُ القلْعِيُّ فِي كتابِهِ فِي السياسَةِ: أوهَنُ الأعْداءِ كَيْداً أظْهَرُهُمْ لِعَداوَتِهِ، ومِثْلُ هَذا لا يَحْتاجُ غَيرَ المُصابَرَةِ حَتّى يردّهُ اللهُ عَلى أعْقابِهِ خاسِئاً.
- **والثانِي: يَسْتَوِي مَعَ الأوَّلِ فِي أصْلِ العَداوَةِ؛ لكِنَّهُ دُونَهُ فِي إظْهارِها؛** لِمَصالِحَ يَرْتَجِي تَحْصِيلَها؛ أو لِضَرَرٍ يَدْفَعُهُ عنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ هَذهِ المَصالِحُ والأضْرارُ إما أنْ تَتَعَلَّقَ بِمكانٍ مُعَيَّنٍ أو زَمانٍ مُعَيَّنٍ أو بِهِما مَعاً، والسياسَةُ مَعَ هَذا الفَرِيقِ فَرْعٌ عنْ مَعْرِفَةِ ذلك.
- **والثالِثُ: خَفِيُّ العَداوَةِ؛ ساعٍ بالكَيْدِ بَقَدْرٍ لا تَفُوتُ فِيهِ مَصالِحُهُ،** فَهُوَ أشْبَهُ بالمُنافِقِينَ مِن هَذا الوَجْهِ، وهذا والذِي قَبْلَهُ إنْ كَانَ يُرْجَى انْصِلاحُهُ وكَفُّ عادِيَتِهِ على أهْلِ الإسلامِ بالبَذْلِ واللِّينِ فَلْيُفْعَلْ مَعَهُ ذلكَ؛ ما كانَ فِي ذلكَ مَصْلَحَةُ أهْلِ الإسلام، **ولأنَّ تَكْثِيرَ العداواتِ والخُصومَاتِ وفَتْحَ أبوابِها جُمْلَةً واحِدَةً خارِجَةٌ عن هَدْيِ النَبِيِّ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عَلَيهِ فِي السياسَةِ الشرْعِية.**
- **والرابِعُ: أشَدُّ إخْفاءً للعَداوَةِ مِن الثالِثِ،** وأعْظَمُ سَعْياً فِي الخُصومَةِ لأهْلِ الإسلامِ؛ فَهُوَ أشدُّ الأصْنافِ الأرْبَعَةِ خَطَراً ومَكْراً، وهَذا يَنْبَغِي المُسارَعَةُ بالكَيْدِ لَهُ وحَسْمُ مادَّتِهِ واسْتِئْصالُ شَأفَتِهِ؛ كما قالَ أبو عَبْدِ اللهِ القَلْعِيُّ فِي تَهْذِيبِ الرياسَةِ وتَرْتِيبِ السياسَةِ، وقَدْ قِيل: الكَيْدُ أبْلَغُ مِن الأيْدِ (القوّةِ)، وقِيل: المكِيدَةُ أبْلَغُ من النجْدَةِ، ومن هذا المَعْنَى قَولُ الشاعِر:

إذا كُنْتُ لا أَرْمِي الظِّباءَ فَإنَّنِي أَدُسُّ لَها تَحْتَ التُّرابِ دَسائِساً!.

واعلمْ أنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ قَدْ ذكَرَ جُمْلَةَ مِن الأُمورِ التِي يكِيدُ بِها العَدُوُّ لأهْلِ الإسلامِ؛ وَلا تَجِدُ مَكْراً إلا وَهُوَ راجِعٌ إلَيها!، ولولاَ الإطالَةُ لأَتَيْنا مِن ذلكَ بِما لا يَدَعُ لِعَدُوِّ الدِّينَ مَنفَذاً، ولِيعْلَمَ الواقِفُ علَيهِ ماذا فِي الكتابِ الكَرِيمِ منَ المُعالَجَةِ للنفْسِ البشَرِيَّةِ وإماطَةِ اللثامِ عن أسرارِها إلَى حَدٍّ لا يَنْقَضِي مَعَهُ العَجَبُ، ولاَ جَرَمَ؛ فإنَّ كِتابَ اللهِ تعالَى هُو مِشكاةُ الشرْعِ الذِي ارْتَضاهُ اللهُ للبَشرِيَّةِ كُلِّها دِيناً إلَى قِيامِ الساعَةِ، وبَيانُ ذلكَ داخِلٌ فِي جُمْلَةِ قَولِهِ تعالَى: **{وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}؛** لكِنَّنا نُشيرُ إلَى جُمْلَةٍ مِن ذلكَ تُنَبِّهُ عَلى ما سِواها، ونَدَعُ التفْصِيلَ فِي مَوطِنٍ آخَرَ إن شاءَ الله.

فَمِنْ ذلكَ الإشارَةُ إلَى أنَّ المَكْرَ إما أنْ يَكُونَ بِصاحِبِ الدَّعْوةِ أو بِدَعْوَتِهِ!؛ ولا ثالِثَ لَهُما، أمَّا صاحِبُ الدَّعْوَةِ فَنَبَّهَ علَى أنّ غايَةَ ما يَمْكُرونَ بِهِ راجِعٌ إلَى واحِدٍ مِنْ ثَلاثَةٍ: الحَبْسُ والمَنْعُ من الحَركَةِ؛ والقَتْلُ، والإخْراجُ والنفْيُ، وأمّا الدِينُ فَمِنْ طَرِيقِ الطعْنِ فِيهِ ونِسْبَتِهِ إلَى أساطِيرِ الأولِينَ ونَحْوِ هذا، كذا أفَدْناهُ مِن مَعْنَى كلامِ الفَخْرِ الرازِي فِي تَفْسيرِ سورَةِ الأنْفال.

ثُمَّ تَنْبيهُ القُرْآنِ عَلى أنْواعٍ من المَكْرِ تَفْصِيلاً، وجُمْلَتُها راجِعٌ إلَى إبْطالِ الحَقِّ وتَقْرِيرِ الباطِلِ...

مِنْها: المُحاجَّةُ فِي اللهِ تعالَى، كفِعْلِ النمْرود.
ومِنْها: العُتُوَّ والتجَبُّرُ؛ كفِعْلِ فرْعَونَ، وأشارَ إلَيهِ فِي قَولِهِ تعالَى: {وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ}؛ قالَهُ العِزُّ بنُ عَبدِ السلام.
ومِنْها: الشركُ والتكْذِيبُ.
ومِنْها: تَشكِيكُ المُؤمِنِينَ بِما جاءَ من عِنْدِ اللهِ، بالتصْدِيقِ بِهِ تارَةً والكُفْرِ بِهِ أخْرى.
ومِنْها: لَيُّ اللسانِ بالكِتابِ؛ ومَعناهُ: تحْرِيفُ الكَلِمِ إما لَفْظاً بإبدالِ حَرْفٍ بِحَرْفٍ لِيُوهِمَ السامِعَ أنَّ المُرادَ مَعْنَىً آخَرُ، وهذا اللَّيُّ يُشَابِهُ الإشْمَامَ والاخْتِلاَسَ؛ وَمِنْهُ إمَالَةُ الألِفِ إلَى اليَاءِ، وَقَدْ تَتَغَيَّرُ الكَلِمَاتُ بالتَرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ وبِاخْتِلافِ صِفَاتِ الحُرُوفِ، أو يكُونُ تَحْرِيفُ الكلامِ مَعْنَىً بِحَمْلِهِ عَلَى غَيرِ المُرادِ مِنه!.
ومِنْها: صَدُّ أصحابِ الرسلِ عن الإيمان.
ومِنْها: تحيّلُ زُعَماءِ المشْرِكينَ عَلَى النّاسِ فِي صَرفِهِمْ عَنِ النّبيِّ صلَّى الله عَلَيْه وسلَّم وَعَـنْ مُتابَعَةِ الإسْلام، وهذا أخَصُّ مِمّا قَبْلَهُ.
ومِنْها: الاحْتِيالُ فِي قَتْلِ الأنْبياءِ علَيهِمُ السلامُ، وإطْفاءُ نورِ اللهِ الذِي أرسلَهُمْ بهِ، وبِهِ فُسرَ قَولُهُ: {أفأمِنَ الذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ}؛ ذكرَهُ البقاعِيُّ فِي الدرَرِ.
ومِنْها: التغْرِيرُ بالأصاغِرِ؛ وتَلْبِيسُ الأمُورِ علَيْهِم؛ لضمانِ مُعاداتِهِمْ لِحِزْبِ اللهِ المُؤمِنينَ.
ومِنْها: الترْوِيجُ للباطِلِ والدعْوَةُ إلَيْهِ باسْتَغْلالِ جَهَلَةِ الناسِ بِدايَةً لأنَّهُمْ أيْسَرُ مُطاوَعَةً وَأسْهَلُ انْقِياداً.
ومِنْها: إنْفاقُ الأموالِ فِي الصدِّ عنْ سَبِيلِ اللهِ؛ بِشراءِ الضمائِرِ والذِّمَمِ.

ولا يَغِيبَنَّ عن البالِ أنَّ المَطْلُوبَ تَفْوِيضُ الأمْرِ إلَى اللهِ تعالَى؛ وذلكَ يَقْضِي بِتَمامِ الأخْذِ بالمَقْدُورِ علَيهِ من الأسْبابِ؛ كما قالَ سُبْحانَهُ عنْ مُؤمِنِ آلِ فِرْعَونَ بَعْدَ قَولِهِ: {وَأفَوِّضُ أمْرِي إلَى اللهِ}؛ فَذكَرَ عاقِبَةَ التفْوِيضِ فَقال: فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ}!؛ سَمَّى مَا صَنَعُوا بِهِ مكراً؛ وذلكَ مُؤْذِنٌ بأنَّهُمْ لَم يُشعِرُوهُ بِهِ؛ قالَهُ ابنُ عاشور، وَقيلَ: وقَاهُ القَتْلَ، وقالَ البِقَاعِيُّ: وَقاهُ دِيناً وَدُنْيا.

وفِي القُرْآنِ أيْضاً تَهْوِينُ شَأنِ مَكْرِهِمْ؛ كما قالَ تعالَى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ

وَمَا يَشْعُرُونَ}؛ فَقَدْ قِيلَ: إنَّ {لِيَمْكُرُوا} مُتَعَلّقٌ بِ {جَعَلْنَا}؛ أَيْ: لِيَحْصُلَ المَكْرُ، فاللامُ علَى هَذا لامُ العاقِبَةِ؛ **وَفِيهِ عَلَى هَذَا الاحْتِمَالِ تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّ مَكْرَهُمْ لَيْسَ بِعَظِيمِ الشَّأْنِ.**

وقالَ سُبْحانَهُ: {**وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ}؛** قَولُهُ: **{وإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ}**؛ إضافةُ المصدرِ تُفِيدُ العُمُومَ؛ أيْ: أظْهَرُوا كُلَّ مَكْرٍ لَهُمْ، وَ {إِنْ} نَافِيَةٌ **عَلَى قَولِ**؛ وَلامُ {لِتَزُولَ} لامُ الجُحُودِ ، أيْ: وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ زائلَةً مِنْهُ الجِبَالُ، **وَهُوَ اسْتِخْفَافٌ بِهِمْ؛ وتَحْقِيرٌ لِشَأنِهِمْ،** أيْ لَيْسَ مَكْرُهُمْ بِمُتَجَاوِزٍ مَكْرَ أَمْثَالِهِمْ، وَمَا هُوَ بالذِي تَزُولُ مِنْهُ الجِبالُ، وذكرَ البِقاعِيُّ أنَّ المُرادَ بالجِبالِ الآياتُ والشرائِعُ!، فِهِيَ أثْبَتُ مِن أنْ يَضُرَّها مَكْرُهُم.

وقالَ أيْضاً: {وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ}، البوارُ؛ هو: الكسادُ والهَلاكُ، وضَمِيرُ الفَصْلِ هُنا لإفادَةِ القَصْرَ، أيْ: مَكْرُهُمْ يَبُورُ دُونَ غَيْرِهِ، وهُو تَعْرِيضٌ بأنَّ اللهَ يَمْكُرُ بِهِم مَكْراً يُصِيبُ المَحَزَّ، كما قالَ سُبحانَهُ: **{ومَكَرُوا ومَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ المَاكِرِينَ}**.

وقالَ جَلَّ شأنُهُ: {وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ}؛ حذرهُ منَ الحُزْنِ علَيهِم إن لمْ يُؤمِنُوا، وأنْ لا يَضِيقَ صَدْرُهُ مِن مَكْرِهِمْ، ثُمَّ بَيَّنَ طَرِيقَ دَفْعِ ذلكَ بِقَولِهِ: **{إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ}**، **وفِيهِ أنَّ أذى الكُفارِ لنْ يَضُرَّ المَقْصَدَ الأعْلَى منَ الرسالَةِ وهُو إظهارُ الدينِ وقَمْعُ المُفْسِدِينَ، لأنَّ اللهَ مُعِزٌّ دِينَهُ وناصِرُ أولِياءَهُ وإنْ كَرِهُوا، شَرِيطَةَ الأخَذِ بِسَبَبِ التقْوى والإحْسانِ**، والإحسانُ يَتَناولُ الإحْسانَ فِي الاعْتِقادِ والقَولِ والعَمَلِ، ومِن الإحْسانِ فِي العَمَلِ الحَيْطَةُ والحَذَرُ مِن كَيدِ العَدُوِّ بِما يَقْدِرُ علَيهِ المسلمونَ من الأسْبابِ.

ويُؤيِّدُ هَذا قَولُ اللهِ تعالَى: **{وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ}**؛ أرْشَدَ إلَى طَرِيقِ تَلَقِّي أذى العَدُوِّ؛ وذلكَ بالصبْرِ والحَذرِ، **قِيلَ**: إنَّ المُرادَ أنْ تَصْبِرُوا عَلى عَداوَتِهم أو علَى مشاقِّ التكلِيفِ، وَإنَّ قَولَهُ: **{وتَتّقُوا}** عَبَّرَ بِهِ عن الحَذرِ باتِّقاءِ كَيدِهِم وخِداعِهِم، **وقِيلَ**: تَتَقُوا مُوالاتِهِمْ وما نُهيتُمْ عَنْه، **وقِيلَ**: عامٌّ فِي التقْوى؛ فيشْمَلَ اتقاءَ الشرْكِ كما رويَ عن ابنِ عباس؛ واتّقاءَ المَعاصِي كما رُوي عن مقاتل، وكُلُّ ذلكَ صوابٌ يَحْتَمِلُهُ مَعْنَى الآيةِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى، **و{كَيْدُهُمْ}** فِي الآيَةِ: عَدَاوَتُهُمْ؛ كذا رُوي عن ابنِ عباس رَضِيَ اللهُ عنه، وقَولَهُ: **{شَيْئاً}**: نَكِرَةٌ فِي سِياقِ النَّفْيِ، قالَ فِي التحْرِيرِ والتنْوير: أيْ بِذلِكَ يَنْتَفِي الضُّرُّ كُلُّهُ لأنَّهُ أثْبَتَ فِي أوَّلِ الآيَاتِ أنَّهُمْ لا يَضُرُّونَ المؤْمِنِينَ إلاَّ أذَىً، فَالأذَى ضُرٌّ خَفِيفٌ، فَلَمَّا انْتَفَى الضّرُّ الأعْظَمُ الَّذِي يَحْتاجُ فِي دَفْعِهِ إلَى شَدِيدِ مُقَاوَمَةٍ مِنَ القِتالِ وَحِراسَةٍ وَإنفاقٍ، كانَ انتِفَاءُ مَا بَقِيَ مِنَ الضُّرّ هيّناً، وَذَلكَ بالصَّبْرِ علَى الأذَى ، وَقلّة الاكْتِراثِ بِهِ ،معَ الحذَرِ مِنْهُمْ أنْ يَتَوَسَّلُوا بذلكَ الأذَى إلَى ما يُوصِلُ ضُرّاً عَظِيماً. انتهى.

قالَ مُقَيِّدُهُ عَفا اللهُ عنه: قَدْ يُستَشْكَلُ ذلكَ مَعَ ما يُصِيبُ أَهْلَ الإسلامِ مِنَ القَتْلِ والإخْراجِ من الديارِ ونَحْوِ ذلكَ مِمّا قَدْ يُبْتَلَونَ بِهِ؟.
والجَوابُ: أَنَّ الكَيْدَ المَنْفِيَّ هُوَ الكَيْدُ الذِي تُسْتَأْصَلُ بِهِ شَأفَةُ الإسلامِ وتَصْطَلِمُ بِهِ دَعْوَتُهُ، فَهَذا هُوَ الذِي وَعَدَ اللهُ تعالَى بِحِفْظِ الإسلامِ مِنْهُ، لأنَّهُ الدِينُ الخاتَمُ الذِي ارْتَضاهُ لِعِبادِهِ ولا يَقْبَلُ مِن أَحَدٍ سِواهُ، وقَدْ اسْتَجابَ اللهُ تعالَى دُعاءَ نَبِيِّهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ بأنْ لا يُسَلِّطَ عَلَى أمّتِهِ أحداً مِن غَيرِهِمْ يَستَبِيحُ بَيضَتَهُمْ ولَو اجْتَمَعَ عَلَيهِم مَن بأَقْطارِها!؛ فأعْطاهُ ما سألَ، كما رواهُ مُسلمٌ وغَيرُهُ من حَدِيثِ ثَوبانَ رَضِيَ اللهُ عَنه، أمّا ما يُصِيبُ المُسْلِمِينَ منَ الابْتِلاءِ والامْتِحانِ فِتْلكَ سُنَّةٌ تَوافَقَ فِيها الشرْعُ والقَدَرُ، ولَمْ يَشْرِطِ الإسلامُ لأحَدٍ مِمَّنْ يَدِينُ بِهِ أنْ يَسْلَمَ مِن كُلِّ أذَى، فإنَّ ذلكَ خارِجٌ عَن سَنَّةِ اللهِ تَعالَى التِي اقْتَضَتْ أنْ تكُونَ هَذهِ الدارُ دارَ ابْتِلاءٍ وامْتِحانٍ.

ويُؤَيِّدُ هَذا أنَّ دَعْوَةَ الإسلامِ لا يَزِيدُها التعَرُّضُ للمِحَنِ إلاّ صَفاءً وثَباتاً؛ كَما يَحْمِلُ الناسَ علَى التمسُّكِ بِها وإقْبالِهِمْ علَيْها، ومِن تَتَبُّعَ التارِيخَ الإسلامِيَّ ثَبَتَتْ لَهُ صِحَّةُ هَذهِ الدَّعْوى، وفِي الحَرْبِ الصلِيبِيَّةِ القائِمَةِ اليَومَ علَى الإسلامِ والمُسْلِمينَ ما يَدُلُّ لِهَذا أيْضاً، خاصَّةً وأنَّ الذِي تَولَّى كِبْرَ هَذهِ الحَرْبِ لَهُ مِن (الحُمْقِ) فِي السياسَةِ باعٌ طَويلٌ!، مَعَ كَونِهِ مِن الصنْفِ الأولِ ظاهِرِ العَداوَةِ بَيِّنِ الخُصُومَةِ الذِي أشرْنا إلَيْهِ سابِقاً، فإنَّ الذِي رَأَيْناهُ أنَّ حَرْبَهُ هَذهِ لَم تَزِدِ الناسَ إلاَّ اسْتِمْساكاً بالإسلامِ؛ وإقْبالاً عَلَيْهِ، وحَبّاً للجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ تعالَى، وهُوَ يَعْلَمُ ضِدْقَ ما نُقُولُ ولا يَخْفَى عَلَيهِ؛ إلاَّ أنْ يُنازِعَ فِي ذلكَ مُكابَرَةً وعِناداً للحَقِّ ولُزوماً لِمَطِيَّةِ العَصَبِيَّةِ والهَوى، وما يُشِيعُهُ مِن خِلافِ ذلكَ فالناسُ يَعْلَمُونَ كَذِبَهُ فِيهِ، فَإنَّهُ لا وَسِيلَةَ لَهُ يَبْلُغُ عَن طَرِيقِها إلَى الناسِ إلاَّ وسَائلَ الإعلامِ، والعامَّةُ إذا أرادَتْ أنْ تَضرِبَ مَثَلاً للمُبالَغَةِ فِي الكَذِبِ قالَتْ: (كلامُ صُحُفٍ!)، وذلكَ كُلُّهُ مِن كَيْدِ اللهِ تعالَى ومَكْرِهِ بِهِمْ، أنْ يَستَدْرِجَهُمْ إلَى ما فِيهِ ظُهُورُ الإسلامِ والتمْكِينُ لَهُ؛ وصَدَقَ مَن قالَ مِن أكابِرِهِمْ: إنَّ الإسلامَ كالمِسمارِ كُلَّما طَرَقْتَ عَلَيهِ ازْدادَ مَتانَةً وقُوَّةً ورُسوخاً!، وعُدُولُ العَدُوِّ إلَى سِياسَةِ المُراوَغَةِ وإغْراءِ العَداوَةِ بَيْنَ المُؤمِنِينَ والعَمَلِ عَلى إشاعَةِ الفَوضَى وبَلْبَلَةِ الأفْكارِ والمَفاهِيم؛ دَلِيلٌ ظاهِرٌ يَتَضَمَّنُ اعْتِرافَهُ بأنَّهُ لَمْ يَعُدْ قادِراً علَى مُواجَهَةِ جُنْدِ الإسلامِ بالعَدَدِ والعُدَّةِ، ولِذا لَجَأَ إلَى الطَّرِيقِ الذِي ذكَرْناه.

ولَوْ أنَّ ناصِحاً أرَادَ نُصْحَهُ – والناسُ يَقُولُون: عَدُوٌّ عاقِلٌ خَيْرٌ مِن صَدِيقٍ جاهِلٍ – لَقالَ لَهُ: **لَيْسَ لكُمْ مَخْرَجٌ مِمّا أنْتُمْ فِيهِ إلاّ بِواحِدٍ مِن أمْرَينِ:**

- إمّا أنْ تَلْزَمُوا مَرْكَبَ العِنادِ فِي هَذِهِ الحَرْبِ؛ وأنْتُمْ تَقُولُونَ – وقَدْ كَذَبْتُمْ -: إنْ هِيَ إلاَّ حَياتُنا الدُّنْيا نَمُوتُ ونَحْيا وما نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ!؛ فَعَسَى هَذهِ الحَرْبُ أنْ تُثْبِتَ لَكُمْ كَذِبَ دَعْواكُمْ إذِنْ، بلْ هِي سَتَفْعَلُ يَقِيناً، ثُمَّ يُقالُ لَكُمْ:

وما الحَرْبُ إلاَّ ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ ... ومَا هُوَ عَنْها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

ولازِمُ هَذا العِنادِ – ولا بُدَّ – فُقْدانُ رِجالِكُمْ واصْطِلامُ أنْجادِكُمْ، فَقَدْ جُدِّثْتُمْ بأنَّ جُمُوعَكُمْ لَمْ تَزِدِ الإسلامَ والمُسْلِمِينَ إلاَّ صَلابَةً ولَمْ تَزِدْ عَزائِمَهُمْ إلاَّ مَضاءً،

ولا نَعْلَمُ مُسْلِماً فَهِمَ رِسالَةَ الإسْلامِ إلاّ والإسلامُ قَدْ مَكَّنَ فِي قَلْبِهِ وَوِجْدانِهِ مَعْنَى قَولِ الشاعِرِ:

ونَحْنُ أُناسٌ لا تَوَسُّطَ عِنْدَنا لَنا الصدْرُ دُونَ العالَمِينَ أو القَبْرُ

- وإمّا أنْ تَعُودُوا مِن حَيْثُ أَتَيْتُمْ؛ فَتَستَبْقُوا بِذلكَ أنْفُسَكُمْ؛ وتَوَفِّرُوا مِن حُظُوظِها ما كُتِبَ لَكُمْ، فَإنَّ الذِي تَخْشَونَهُ مِن ظُهُورِ الإسلامِ والتمكِينِ لِسُلْطانِهِ فِي هَذِهِ؛ حاصِلٌ فِي الأوّلِ أيْضاً، ومَن كانَ فِيهِ بَقِيَّةٌ مِن عَقْلٍ فَهَذِهِ خَيرٌ لَهُ مِن الأولَى.

ولَيْسَ يَعْصِمُهُمْ مِن هَذا كُلِّهِ إلاَّ أنْ يَدِينُوا بالإسلامِ دِيناً، وإلاَّ فُهُوَ لَعَمْرُ اللهِ ذلٌّ الدنيا والآخَرَةِ.

وفِي مُسْنَدِ أحمدَ وغَيرِهِ أنَّ النبِيَّ صلى اللهُ علَيهِ وسلّمَ قالَ: لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَيْلُ والنَّهارُ؛ وَلاَ يَتْرُكُ اللهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلاَ وَبَرٍ إلاَّ أَدْخَلَهُ اللهُ هَذَا الدِينَ؛ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ ذُلِّ ذَلِيلٍ؛ عِزّاً يُعِزُّ اللهُ بِهِ الإسْلاَمَ؛ وَذُلاً يُذِلُّ اللهُ بِهِ الكُفْرَ.

وعندِ مُسلمٍ وأبي داودَ وغَيرِهما مِن حَدِيثِ شَدادِ بنِ أوسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّ النّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّمَ قالَ: إنّ اللهَ زَوَى لِيَ الأرضَ فرأيتُ مَشارِقَهَا وَمَغَارِبَها وَإنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا!.

وهذا الوعْدُ سَيَقَعُ لا مَحالَةَ؛ لأنَّ خَبَرَ اللهِ تعالَى وخَبَرَ رَسولِهِ علَيهِ الصلاةُ والسلامُ حَقٌّ وصِدْقٌ، وهذانِ الحَدِيثانِ يَدُلاَّنَ علَى أنَّ مُلْكَ الإسلامِ سَيُطَبِّقُ أنْحاءَ الأرْضِ كُلَّها، ومِنْ ذلكَ (الأمْرِيكَتانِ) إنْ شاءَ اللهُ تعالَى، وَكَمَا أَخْبَرَ بِفَتْحِ القسطَنْطِينِيَّةِ ووقعَ ذلكَ بعْدَ إخْبارِهِ بِنَحْوِ ثمانِمائةِ عامٍ!، فكذلكَ هَذا؛ سَيقعُ كما أخْبرَ، وقَدْ ثَبَتَتْ عَنْهُ البُشرَى بِفَتْحِ رُوما؛ وهِي المدِينَةُ التارِيخِيةُ المَعْرُوفَةُ؛ التِي سُمِّيتْ لتارِيخِها الطوِيلِ بالمَدِينَةِ الأزَلِيَّةِ، وكانَتْ قَدِيماً عاصِمَةَ الإمبراطُورِيّةِ الرومانِية، ويُقالُ فِي الأساطِيرِ إنها أنْشِئَتْ عامَ (753) قبلَ المِيلادِ، وفِيها اليَومَ مَدِينَةُ (الفاتِيكانَ)؛ وهِيَ أصغَرُ دَولَةٍ مُستَقِلَّةٍ فِي العالَم، وَهِيَ مَقَرُّ (البابا) النصرانِي؛ والمركَزُ الإدارِيُّ والروحِيُّ للكَنِيسَةِ الرومانِيَّةِ الكاثُولِيكِيَّةِ، وكانَ المَلِكُ (فِكْتُور) قَدْ أنْهَى سُلْطَةَ (البابا) السياسِيّةَ وجعلَ رُوما عاصِمَتَهُ عامَ (1871)؛ فلما كانَ عامُ (1929) للميلادِ اعْتَرَفَ بِمَدِينَةِ (الفاتيكان) دَولَةً مُستَقِلَّةً؛ واعْتَرَفَتِ الكنيسَةُ الرومانِيَّةُ الكاثولِيكِيّةُ بَأنَّ (رُوما) عاصِمَةُ إيطاليا، **وقَدْ ثَبَتَ فِي مُسْنَدِ أحْمَدَ وغَيرِهِ من حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرو بنِ العاصِ أنَّ النبِيَّ صلّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ سُئِلَ أيُّ المَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلاً القسطَنْطِينِيَّةُ أوْ رُومِيَّةُ؟؛ فقالَ: مَدِينَةُ هِرَقْلَ تُفْتَحُ أَوَّلاً؛ يَعْنِي القسطنْطِينِيَّةَ.**

قالَ مُقَيِّدُهُ عَفا اللهُ عَنْه: فِي تَخْصِيصِ ذِكْرِ رُومِيَّةَ بالفَتْحِ مَعَ تارِيخِها ومَكانَتِها الدَيْنِ أشَرْنا إلَيْهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ المُرادَ خُضُوعُ الأمم الغَرْبِيَّةِ لِسُلطانِ الإسلامِ ودَولَتِهِ، لأنَّ إخْضاعَ رُؤُوسِ الناسِ إخْضاعٌ لسائِرِهِمْ فَإنَّهُمْ للأوَّلِينَ جُنْدٌ وتَبَعٌ، لكِنْ يَنْبَغِي أنْ يَقَعَ التوفِيقُ بَينَ ما وَرَدَتْ بِهِ البشائرُ

النَبَوِيَّةُ مِن ذلكَ؛ وبَيْنَ الأسْبابِ الموصِلَةِ إلَيْهِ، فإنَّ الإسلامَ يَشْمَلُ كُلَّ جوانِبِ الحَياةِ، ولا بُدَّ لَهُ من القُوَّةِ والدَّولَةِ، وفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ من حَدِيثِ أبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أنَّ النبِيَّ صلَّى اللهُ علَيهِ وسَلَّمَ قال: المؤمنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إلَى اللهِ مِنَ المؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، فإذا كانَ هذا الحُكْمُ يَسرِي فِي الفَرْدِ فَسرَيانُهُ فِي الأمَّةِ مِن بابِ أولَى، فَيُعْلَمُ أنَّ الأُمَّةَ المُؤْمِنَةَ القَوِيَّةَ خَيرٌ وأحَبُّ إلَى اللهِ مِن الأُمَّةِ المُؤْمِنَةِ الضعِيفَةِ، وهذا بَيِّنٌ وللهِ الحَمْدِ، ولا سَبِيلَ لِتَحْقِيق رِسالَةِ الإسلامِ فِي الأرْضِ إلاَّ بالسعْيِ فِي ذلك، فكُلُّ سَبَبٍ مِن أسبابِ القُوَّةِ فالأُمَّةُ مَأمورَةٌ أنْ تأخُذَ بِهِ وأنْ تَسْعَى فِي تَحْصِيلِهِ، سواءٌ فِي ذلكَ القوةُ فِي أنواعِ العُلُومِ النافِعةِ كُلِّها، (وكُلُّ عِلْمٍ يَنْفَعُ الإسلامَ فَهُوَ من الدِّينِ؛ ودَعْ عَنكَ التقْسيمَ المُخْتَلَقَ المَصْنُوعَ: عَلومَ الدِّينِ وعَلُومَ الدُّنْيا!)، أو القُوَّةُ المَعْنَوِيَّةُ، أو القُوَّةُ فِي المالِ، أو القُوَّةُ فِي الأبْدانِ والرجالِ.

قالَ أبُو الولَيدِ: الكلامُ فِي هذا البابِ يَحْتَمِلُ كَثِيراً مِنَ البَسْطِ والتطْوِيلِ، لولاَ أنَّنِي شَرَطْتُ فِي هَذهِ الرسائلِ أنْ أكْتُبَها مِن رَأسِ القَلَمِ؛ لِتَكُونَ أسْهَلَ مُتَناوَلاً وأيسرَ مَأخَذاً لِعامَّةِ القُراءِ، ولَمْ أطَّلِعْ عَلَى شَيْءٍ كُتِبَ فِي هذا البابِ عَلَى الوَجْهِ الذِي أشرْتُ إلَيْهِ فِي الرسالَةِ، ويَنْبَغِي أنْ يكُونَ مِثْلُ هذا فَصْلاً من فَصُولِ السياسَةِ الشرْعِيَّةِ التِي يَرْغَبُ عَنْها كَثِيرٌ من المُتَعَلِّمِينَ، والنِّيَّةُ مَعْقُودَةٌ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى علَى التفْصِيلِ فِي ذلكَ فِي كِتابِنا الذِي خَصّصْناهُ لِهَذا الفَنِّ.
وباللهِ تعالَى التوفِيقُ، وصلى اللهُ علَى مُحَمَّدٍ وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلم.

العِلْمِ وأهْلِهِ: وكَتَبَهُ: خادِمُ

اللهُ له كانَ

الأنْصارِيُ. أَبُو الوَلِيدِ الغَزِّيُّ